مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٨٤٥

الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٢/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	....	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	....	السيد كاريف
	إسبانيا	....	السيد كوبنتيرو
	ألمانيا	....	السيد بلوغر
	أنغولا	....	السيد لوكاس
	باكستان	....	السيد خالد
	بلغاريا	....	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	....	السيد مقداد
	شيلي	....	السيد ماكييرا
	الصين	....	السيد جانغ يشان
	غينيا	....	السيد صو
	فرنسا	....	السيد فلورنت
	الكاميرون	....	السيد تيجاني
	المكسيك	....	السيد بوخلتق
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	....	السير إمير جونز باري

جدول الأعمال

تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

03-56248 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان وأرمينيا وإسرائيل وإكوادور وإندونيسيا وأوغندا وإيطاليا والبرازيل وبيرو والجماهيرية العربية الليبية وجنوب أفريقيا وسويسرا وكازاخستان وكولومبيا ولبنان وليختنشتاين والهند واليابان واليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وتمشيا مع الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على دعوة سعادة السيد إينوثنثيو أرياس، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أرياس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن مناقشة البند المدرج في جدول أعماله. وفي هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من سعادة السيد إينوثنثيو أرياس، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

أعطي الكلمة الآن للسفير أرياس.

السيد أرياس (تكلم بالإسبانية): أتكلم اليوم بصفتي رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، كي أقدم لكم إحاطة إعلامية عن أعمالها، وبرنامج العمل التاسع للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠٠٣.

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أنهيت ستة أشهر بصفتي رئيسا للجنة. وكانت فترة قمنا فيها بعمل كبير وجدّي بشأن مهمتنا المتمثلة في رصد وتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولست بحاجة إلى أن أعيد هنا تأكيد أهمية عمل مجلس الأمن في مكافحة المجتمع الدولي لتهديد السلم والأمن المتمثل في الإرهاب، بكل أشكاله وتجلياته، ولكنني أرى من المناسب التأكيد على أن لجنتنا تمثل التوافق في الآراء بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، ذلك التوافق الذي يؤكد ضرورة الكفاح، بكل الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ضد الأعمال الإرهابية.

وقبل تقديم موجز لمحتويات برنامج العمل التاسع، سأقدم استعراضا سريعا حول تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في برنامج العمل الثامن. وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، واصلت اللجنة استعراض التقارير التي قدمتها الدول تلبية للرسائل التي وجّهتها إليها اللجنة. وتجدر الإشارة إلى أن وتيرة الاستعراض انخفضت نوعا ما بالمقارنة مع الفترات السابقة، لأننا ندخل تدريجيا في مرحلة من عملنا أكثر تعقيدا.

وفيما تنتقل الدول من المرحلة ألف المتعلقة أساسا بالتحقق من اتخاذ الإجراءات التشريعية الكافية لمكافحة الإرهاب إلى المرحلة باء التي تركز على التنفيذ الفعلي لتدابير مكافحة الإرهاب، تحتاج اللجنة إلى وقت أكبر لاستعراض التقارير وصياغة الرسائل.

وقد أصبح من الضروري إيجاد توازن بين الاهتمام الموجّه إلى دول المرحلة ألف ودول المرحلة باء. ولهذا الغرض، قمنا بإعداد ورقة عمل حول معايير صياغة الرسائل والحاجة إلى توجيه الاهتمام إلى جميع الدول وفقا لمبدأ المعاملة على قدم المساواة، مع المحافظة على المرونة الضرورية التي تتيح للجنة إمكانية المتابعة الملائمة لجهود الدول في تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي عملنا لضمان دخول جميع الدول أطرافا في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب، فقد نظرت اللجنة خصيصا في هذه المسألة في أحد اجتماعاتها، وقدم فريق خبراء اللجنة خلاله تقريرا عن حالة اشتراك الدول وعن الأثر الإيجابي للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وعمل اللجنة نفسها.

ثانيا، فيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة، فقد واصلنا بذل جهودنا لتطبيق معايير التنسيق والشفافية والمعاملة بالتساوي، وفقا للظروف الخاصة بكل حالة.

ثالثا، في ميدان المساعدة الفنية، ما زلنا نعمل على تأمين اعتماد اللجنة نهجا متزايد النشاط في تعاونها مع الدول التي لديها إرادة سياسية حقيقية لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولكنها مع ذلك تواجه صعوبات في القيام بذلك.

رابعا، فيما يتعلق بالشفافية، فقد تمت إعادة تصميم كاملة لموقع اللجنة على الإنترنت بهدف تيسير وتسريع فرصة الاتصال بالموقع بأسهل وأسرع ما يمكن. وقد دخلت النسخة الانكليزية للموقع طور العمل الكامل، وستصبح النسختان الفرنسية والإسبانية جاهزتين في غضون أيام. وأخيرا، سيصبح الموقع جاهزا باللغات العربية والصينية والروسية قريبا.

خامسا وأخيرا، في سياق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، تم تعزيز العلاقات بين اللجنة والمنظمات المنخرطة بشكل مباشر أكثر في مكافحة الإرهاب.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر عقدنا اجتماعا ثانيا مع تلك المنظمات في مقر منظمة الدول الأمريكية في واشنطن العاصمة، حيث جرى تبادل المعلومات على نحو واسع. ويسعد اللجنة أنها كانت المبادرة في عملية التنسيق هذه بين المنظمات الدولية، ويسرنا أن نشير إلى أن اللجنة ستواصل ذلك في المستقبل، حيث تقرر منذ الآن عقد الاجتماع المقبل في فيينا في آذار/مارس ٢٠٠٤.

وقد اتخذنا أيضا خطوات لتأمين التنسيق المناسب بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). وعقد كل من الرئيسين اجتماعا مع خبرائنا المعنيين، حيث اتفقنا على عقد اجتماعات دورية لضمان تنسيق أفضل بين الهيئتين.

وأود الآن أن أتناول النقاط الرئيسية للتقرير التاسع الذي يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، استلمت اللجنة ٤١٩ تقريرا من دول أعضاء وغيرها. وتشتمل تلك التقارير على ١٩١ تقريرا أوليا من دول أعضاء، وخمسة تقارير من آخرين، و ١٠٠ تقرير عن المرحلة الثانية من دول أعضاء وتقريرين من آخرين، و ٧١ تقريرا عن المرحلة الثالثة من دول أعضاء. ومن المهم ملاحظة أنه حتى اليوم، قدمت جميع الدول الأعضاء تقارير أولية.

ومع ذلك، فحتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تأخرت ٤٨ دولة في تقديم تقاريرها. ووفقا للالتزام بالشفافية في عملنا، وافقت اللجنة على أن يقدم رئيسها إلى مجلس الأمن، في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قائمة بالدول التي تأخرت في تقديم تقاريرها حتى ذلك التاريخ. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر مجددا لممثلي الدول المتأخرة في تقديم تقاريرها أنه ينبغي لها أن تقدمها في أقرب وقت ممكن. وعلى أي حال، ينبغي أن نتذكر أن تركيز عمل لجنة مكافحة الإرهاب ينصب على التعاون. ولذلك نحن في خدمة تلك الدول، ليس لمساعدتها على تقديم التقارير فحسب، ولكن أيضا من أجل العمل معها للتغلب على أي مشاكل تتسبب في التأخير. وأكرر أن فريق خبرائنا سيجيب على أي أسئلة يرى أن من الملائم الرد عليها.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة، سنواصل متابعة تطورات تدفق تبادل المعلومات عن كثب مع الدول وذلك، ضمن أمور أخرى، من خلال الرسائل والتقارير، وستظل المساعدة التقنية واحدة من أولويات عملنا الرئيسية، وينطبق الشيء نفسه على كفالة تنسيق جهود المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالشفافية، وردت الإشارة من قبل إلى التقدم المحرز في تجديد موقع اللجنة على شبكة الإنترنت. وإنني أشعر بالامتنان للعمل الذي قام به في ذلك الصدد فريق الأمانة العامة، وإدارة شؤون الإعلام، وخدمات الترجمة في الأمم المتحدة.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أن رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب على دراية بمسؤوليتها عن أن تفعل كل ما في وسعها لكفالة أن تعمل اللجنة بسرعة ملائمة وبفعالية. وأسترعي الانتباه إلى الفقرة ٢١ من برنامج العمل التاسع، التي تنص على أن تقدم الرئاسة إلى اللجنة تقريرا، يقوم مجلس الأمن بتقييمه لاحقا، فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبشأن الصعوبات التي تواجهها في نفس الصدد في ظل الهيكل الحالي وعمل لجنة مكافحة الإرهاب ذاتها. والغرض من ذلك التقرير هو التعرف على القضايا الرئيسية بغية أن تُجرى في نهاية الأمر مناقشة بشأن ما يمكن أن تتخذه اللجنة ومجلس الأمن كلاهما من تدابير لحلّها. والغرض من ذلك كله ضمان وفاء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالالتزامات الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على أكمل وجه ممكن وفي أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس، أشكر السفير أرياس على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى قيادته للجنة مكافحة الإرهاب.

وأود أيضا أن أدلي بتعليق إجرائي. لا يزال على قائمة المتكلمين أعضاء المجلس و ١٩ متكلما من غير الأعضاء. وقد تكرم السفير بلوغر بتأجيل جلسة بعد الظهر للإعداد لزيارة أفغانستان إلى الساعة ١٠/٣٠ من صباح غد بغية إتاحة الوقت لنا لمواصلة هذه المناقشة المهمة اليوم. ولذلك سننفض لتناول الغداء بعد الساعة ١٣/٠٠ بقليل ثم نستأنف الجلسة في تمام الساعة ١٥/٠٠ لمواصلة هذه المناقشة.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): إن الذكرى الحزينة التي خلفها من لقوا مصرعهم في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وفي الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي بالي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وأقرب من ذلك في المغرب وفي أجزاء عديدة أخرى من العالم، تعيد إلى أذهاننا في الوقت الملائم كيف أن العالم لا يزال معرضا لخطر الإرهاب.

هذا نوع جديد من الإرهاب في طريقة عمله وتعصبه وإفراطه في القسوة وجُبنه. إنه يهاجم المجتمع بأسره، ويتسبب في معاناة يعجز الكلام عن وصفها لشعوب الأمم المتحدة و يهوي بها إلى ما وصفه فولتير بنوبات من القلق ويمكن أن نضيف إليها نوبات من الخوف. وهو يشكل تهديدا خطيرا لأهم حقوقنا الأساسية ألا وهو حق الحياة، حياة سلمية قائمة على الحب والأخوة والعدالة والتضامن. ولذلك، فإن الإرهاب يتسبب في قلق كبير وهو أيضا تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وقد رفضنا الإذعان لما يريد أن يمليه الإرهاب. إننا لم نسلِّم، بل على العكس، قررنا أن يتسم رد فعلنا بالحزم والمثابرة. إذ حددنا استراتيجية للتعبئة تشحذها يوميا اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لكي نقيد هذا الوحش ونكافحه على نحو أكثر فعالية.

ونجاح عملنا الجماعي يتطلب بالضرورة التزاما راسخا من جميع الأطراف الدولية الفاعلة وتعزيز التعاون فيما بين جميع الدول من ناحية، ومن ناحية أخري فيما بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني.

ومع ذلك، لن نحقق الحد الأقصى من الأمن الجماعي ما لم نضع سياسة حقيقية لتبادل المعلومات والخبرات والمساعدة. ويعتقد وفد بلادي أن ذلك أمر أساسي.

وإزاء تلك الخلفية، نعتقد، من الناحية القانونية الصرفة، أن هناك حاجة ملحة إلى صك تنظيمي دولي شامل لمكافحة هذا الشر، فعلى الرغم من أن هناك مجموعة مثيرة للإعجاب من اتفاقيات مكافحة الإرهاب، توجد فجوات نتيجة للطابع القطاعي للتدابير الحالية. وبشأن تلك النقطة بالتحديد، أذكِّر مع الأسف بأن الاختلافات السياسية تؤخر التوصل إلى توافق آراء في اللجنة السادسة بشأن صياغة اتفاقية شاملة واتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

إن من ضروب الانتحار أن يظل المجتمع الدولي بأسره متفرجا سلبيا في مواجهة الخطر الذي يشكله احتمال استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل.

وتعتمد أيضا فعالية كفاحنا على تحسين البيئة الدولية بالقضاء على حالات الإجحاف والفقر التي تغذي التعصب والبغضاء.

وترحب الكاميرون بالعمل الإيجابي إلى حد بعيد الذي تنجزه لجنة مكافحة الإرهاب. ففي العامين اللذين مضيا منذ إنشائها، تلقت اللجنة عددا كبيرا من التقارير يربو على ٤١٩ تقريرا. وهي قد أسهمت إسهاما كبيرا في تدعيم توافق الآراء بشأن أهداف وطرائق مكافحة الإرهاب، وفي تعزيز القدرات الوطنية على مكافحة الإرهاب وكذلك التعاون الدولي في هذا المجال، وهي تساعد على الترويج للاتفاقيات الحالية التي يشهد على فعاليتها العدد المتزايد من الدول الأطراف فيها.

وقد أصبحت لجنة مكافحة الإرهاب أفضل وسيلة لتنسيق التعاون الدينامي فيما بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

ونحن ندين بذلك كله لمثابرة فريق مخلص وفعال، يترأسه بنشاط شديد زميلنا السفير إينوثنثيو أرياس، الذي أعرب له مرة أخرى عن كامل ثقتنا فيه وعن تشجيعنا له. إن البرنامج الجديد الذي يغطي ٩٠ يوما، والذي عرض علينا منذ قليل، طموح جدا في أهدافه وعملي جدا في نهجه. ويؤيد وفد بلادي ذلك البرنامج على نحو تام ويتطلع بشدة إلى التقرير الذي تعتزم اللجنة تقديمه بشأن المشاكل الرئيسية التي تواجهها الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠٣).

ونحث اللجنة على أن تقدم، بشكل دوري، تقريرا عن متابعة التوصيات الأساسية للمجلس.

أخيرا، نحن مقتنعون بأنه، بعد سنتين على وجود اللجنة، فإن بإمكانها الاستفادة من تقييم ذاتي حتى تنظر إلى المستقبل نظرة عملية وتبقى فعالة في كفاحنا ضد الإرهاب.

إن تكرار المناقشات العامة حول هذا الموضوع لا يمكن أن يكون بمثابة طقوس رتيبة بل العكس. إن تلك المناقشات ينبغي أن تزيد من إدراك أغلبية شعوب الأمم المتحدة بضخامة هذا التهديد الخبيث على أمننا الجماعي.

لذلك فإن وفد الكاميرون يشعر بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، على موافقتكم على عقد جلسة عامة مكرسة لهذه المسألة.

السيد ماكييرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السفير إينوثنثيو أرياس على عرضه الشامل والمفيد لبرنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب (اللجنة) للأيام الـ ٩٠ المقبلة، كما نشكره بصفة عامة على إدارته التي تتصف بالكفاءة والفعالية لهذه اللجنة.

بداية، يود وفد شيلي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق الممثل الدائم لبيرو الذي سيتحدث باسم مجموعة ريو. لذلك فإنني سأشير فقط إلى بعض جوانب برنامج العمل التي حددها السفير أرياس والتي نعتبرها ذات أهمية قصوى.

إنه لأمر حيوي، كما ذكر في برنامج العمل، أن يستمر تطبيق مبادئ الشفافية والتعاون والمساواة في عمل اللجنة. والعمل المشترك من جانب المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب يتطلب ذلك. إن هذه المبادرة هي مسؤولية الجميع. فاللجنة كما قلنا في الماضي تبذل الجهد العملي والفعال لتطبيق تلك المبادئ في كل حالة على حدة، مما يسمح بالتأكيد بتوافق الآراء الذي يضفي الشرعية على عملنا.

يجب علينا أن نمضي قدما في اتخاذ تدابير عملية لمواجهة آفة الإرهاب بطريقة فعالة، وأن نساعد جميع الدول على زيادة قدراتها لمنع تلك الأعمال والرد عليها.

إن تعريف الصعوبات والمشاكل التي تواجه الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) هي مهمة حيوية. ونحيط علما بأن رئيس اللجنة سوف يقدم قريبا تقريرا بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن مشار إليه في الفقرة ٢١ من برنامج العمل. ونعتقد بأن ذلك التقرير سيكون مفيدا جدا في رسم خطة عمل اللجنة في المستقبل.

ونرحب بحقيقة أن اللجنة استمرت في توسيع صلاتها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وإن اجتماع ٦ آذار/مارس مع تلك الكيانات تبعه اجتماع آخر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عقد في واشنطن تحت إشراف لجنة مكافحة الإرهاب لمنظمة الدول الأمريكية. وستستمر تلك الاجتماعات حيث سيُعقد اجتماع في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ في فيينا، مع المنظمات الأوروبية. وكل ذلك التعاون والتآزر لا بد من أن يؤدي إلى نتائج عملياتية ملموسة.

إن توفير المساعدة التقنية للدول التي تحتاجها لا بد وأن يكون موضع اهتمامنا المستمر. ونحن نعلم أن اللجنة قد بدأت بتأدية دور أكثر فعالية وديناميةً في هذا المجال؛ ولا بد لمجلس الأمن من أن يضمن مواصلة ذلك النهج.

وفيما يتعلق بتقرير الدول إلى اللجنة فإن الأرقام التي قدمها اليوم رئيس اللجنة مشجعة. لقد أنهت جميع الدول تقاريرها الأولية. كما أنهى عدد كبير من الدول تقريره الثاني وعدد مساو آخر قدم تقريره الثالث.

وعلاوة على ذلك أعدت اللجنة ورقة عمل عن معايير إعداد مشروع الرسائل الموجهة إلى الدول التي تتجاوز المرحلة باء والتي بموجب مبادئ الشفافية والتعاون والمساواة

في المعاملة سوف تمكّن من الحصول على المزيد من التقييمات الدينامية والاتصالات مع الدول، والتي تمثل في نهاية المطاف العناصر الرئيسية لهذا الجهد المشترك.

لذلك، وبغض النظر عن الأرقام، ما نحتاج إلى تأكيده هنا هو العلاقة المستمرة بين اللجنة والدول حتى تتمكن من المساهمة معاً في حل جميع المشكلات التي تواجهها عند تطبيقها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن المناسب القول هنا إن الفعالية في مكافحة الإرهاب تعتمد، في نهاية المطاف، على مدى استجابة الدول والمنظمات الدولية.

على صعيد المعمورة يظل تهديد الإرهاب التهديد الأخطر والأكثر إلحاحا - تهديد يتخطى الحدود الجغرافية والثقافية. ومع الأسف تخيم على هذا الاجتماع السُحب الداكنة للهجوم الإجرامي الذي وقع في بغداد وأودى بحياة العديد من العاملين في المنظمة بمن فيهم الابن البار لأمريكا اللاتينية سيرجيو فييرا دي ميلو. ومن واجبنا أن نضاعف جهودنا لإلحاق الهزيمة بهذه الآفة.

القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) كان بداية تعاون لم يسبق له مثيل لمواجهة فعالة لهذا التحدي العالمي المتمثل في الإرهاب، وقد وضع اللجنة في محور عملية التعاون التي يجب أن تشمل كل دول العالم. ونحن نرحب بحقيقة أن برنامج العمل الجديد يستمر باتخاذ التدابير العملية لزيادة الطرق والوسائل المتاحة للدول في مكافحة الإرهاب.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، كغيري من المتكلمين السابقين، أن أشكر بحرارة رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير إينوثنثيو أرياس، على عرضه برنامج عمل اللجنة وعلى العمل الممتاز الذي يؤديه مع فريقه في بعثة إسبانيا في إطار رئاسة اللجنة.

وبصفة بلدي بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن بلغاريا تؤيد البيان الذي ستدلي به في وقت لاحق الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي. إلا أنني أود أن أقدم بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن لجنة مكافحة الإرهاب ما زالت في صميم جهود المجتمع الدولي لمكافحة آفة الإرهاب. تلك الآفة المدمرة تمثل تهديدا للبشرية بأكملها. ويسرنا أن اللجنة تابعت العمل بنشاط خلال الثلاثة أشهر الماضية لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونحن نشعر بالامتنان للسفير أرياس كما قلت، وكذلك لفريق خبراء الأمانة العامة للأمم المتحدة لعملهم الممتاز. وأود أن أضيف أن وفدي يوافق كليا على تقييم نشاطات اللجنة الذي قدمه من فوره السفير أرياس في بيانه.

خلال الفترة الماضية تحققت نتائج إيجابية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذا السياق نرحب بحقيقة أن جميع الدول الأعضاء قدمت تقاريرها الأولية. وعلينا أن نلحظ أيضا حقيقة أن الجهود لا تزال تُبذل لضمان الشفافية القصوى في عمل اللجنة ولضمان تحقيق تقدم في مجال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وعلى نفس المنوال، يجب ملاحظة أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل من أجل التطبيق الكامل لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي هذا السياق، فإنني أود أن أبرز بإيجاز بعض الاتجاهات في أعمال اللجنة التي يوليها وفدي أهمية خاصة.

أولا، نحن ندرك أن دراسة التقرير قد تباطأت بسبب تعقيد معايير التقييم التي استعملت في المرحلة باء. علاوة على ذلك فإننا قلقون لأن ٤٨ دولة لم تلتزم بعد بالآجال التي حددت لها لتقديم تقاريرها. وفي هذا الصدد فإننا نشاطر

الرأي بأنه ينبغي تيسير المساعدة التقنية للبلدان التي تطلبها. ونحن نرحب بجميع الجهود التي بُذلت من أجل الانتقال من المرحلة ألف إلى المرحلة باء والتي ستقوم بالتركيز على التطبيق العملي للتدابير التي اعتمدت عالميا لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، ما زال وفدي يولي أهمية كبيرة للتعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتؤيد بلغاريا تعزيز الاتصال والتعاون لمكافحة الإرهاب بين لجنة مكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتشمل أولويات الرئاسة البلغارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٠٤ إعطاء شكل محدد نهائي للتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب ومع الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة. ونأمل أن يقدم الاجتماع المشترك للجنة مكافحة الإرهاب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المقرر عقده في ١٢ آذار/مارس في فيينا، إسهاما مفيدا إلى هذا. وتقدم الحلقات الدراسية والمبادرات المشتركة الأخرى للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إسهاما قيّما في وضع التشريعات الضرورية وفي تعزيز قدرات الدول وخبرتها في مجالات من قبيل الأعمال المصرفية والجمارك ومراقبة الحدود. ونتطلع إلى الحلقة الدراسية المقرر عقدها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر تحت إشراف الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية.

ثالثا، يجدد بلدي تأكيد موقفه بأن مكافحة الإرهاب ينبغي خوضها مع الاحترام الصارم لحقوق الإنسان. ويجب أن يتخذ أي إجراء، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو دون الإقليمي، وفقا لأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وينبغي ألا يجد الإرهابيون أدنى ذريعة لأعمالهم البشعة.

رابعا، إننا نشاطر العديد من الوفود انشغالها من أنه ينبغي أن يتوجه عمل اللجنة توجها عمليا أكثر. وفي هذا السياق، نؤيد فكرة رئيس اللجنة بتقديم تقرير إلى المجلس عن الصعوبات التي واجهتها الدول الأعضاء – وواجَهها هو نفسه – في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي للسفير إينوثنثيو أرياس، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على بيانه الكامل والمفصل عن عمل اللجنة. كما نهنئه على فعاليته وديناميته.

توفر لنا هذه الجلسة فرصة أخرى لتقييم ما جرى إنجازه في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن لجنة مكافحة الإرهاب، بهيكلها وأساليب عملها وطريقة تشغيلها، أسهمت في تحقيق تفهم أفضل للإرهاب، كما أنها ألهمت الثقة بين مختلف الأطراف المعنية بهدف تحقيق تعاون أكبر للقضاء على الإرهاب.

إن تقديم تقارير أولية من ١٩١ دولة عضوا وخمسة كيانات أخرى، وتقديم التقارير الثانية من ١٥٠ دولة عضوا وكيانين آخرين، وتقديم التقارير الثالثة من ٧١ دولة عضوا يبين في كل الجوانب إرادة وتصميم الأطراف الفاعلة على تعزيز هذا التعاون. ومع ذلك، فإننا نحث الدول التي لم تف بالموعد المحدد لتقديم تقاريرها على أن تقدم تلك التقارير في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراحات اللجنة الواردة في الفقرة ٥ من برنامج عملها الحالي (S/2003/995). ونحث اللجنة على نشر المعلومات عن التقدم الذي أحرزته الدول وعن الحلول الهادفة إلى تعزيز قدراتها للوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ويولي وفدي أهمية خاصة لورقة العمل المعنونة ''استحداث معايير لصياغة الرسائل الموجهة إلى الدول التي بلغت المرحلة ألف''. وهذه تفيد بأن النظر في انتقال دولة

من مرحلة إلى أخرى ينبغي أن يجرى بعناية، من أجل توفير ردود محددة على مشاكل الدول الأعضاء في تنفيذ القرار. ولهذا الغرض، فان الاقتراحات الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ من برنامج العمل جديرة بأكمل اهتمامنا.

وتبقى مسألة المساعدة أمرا أساسيا لتعزيز قدرات جهات فاعلة بعينها في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نرحب بإعداد اللجنة دليل المعلومات ومصادر المساعدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ونناشد مجتمع المانحين أن يولي اهتماما أكبر لهذه المسألة لأن عواقب الإرهاب، الذي يضرب حيث يكون النظام الدولي في أضعف حالاته، لا يمكن التنبؤ بها. ومن أجل هذا الهدف، يشجع وفدي على المزيد من التعاون بين الدول الأعضاء واللجنة، التي ينبغي، في رأينا، أن تكون الآلية المحورية لتنسيق المساعدة.

ونرحب بالشفافية التي تؤدي بها اللجنة عملها، لا سيما من خلال المعلومات المنتظمة التي تزود بها الدول الأعضاء والاتصالات الوثيقة بين الخبراء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها. ونحن نقدر توفير موقع على شبكة الإنترنت، أصبح مصدرا أساسيا للمعلومات فيما يتعلق بكل المسائل المتصلة بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي سياق التعاون بين اللجنة من ناحية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من الناحية الأخرى، فإننا مسرورون للعمل الجاري لتنفيذ التوصيات التي تمخض عنها الاجتماع الذي عقد في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣. ويؤمن وفدي بأنه ينبغي إبلاغ المجلس باستنتاجات اجتماعات المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن نتائج الاتصالات بين اللجنة وتلك المؤسسات والمنظمات.

ونحن إذ نشدد على أهمية التنسيق بين الكيانات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، فإننا نؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ولهاتين اللجنتين مراكز اتصال تتلاقى مصالحهما بقدر كبير، تماما كما تلتقي مع مصالح اللجنة المنشأة بقرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠.

وفيما يتعلق بأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب في المستقبل، فإن وفدي يؤمن بأن التقرير الذي يعتزم الرئيس تقديمه سيلقي المزيد من الضوء على الصعوبات التي تجابه دولا أعضاء بعينها في تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وبشأن الحلول المقترحة، فضلا عن آفاق الارتقاء بعمل اللجنة.

إن الطريق المفضي إلى القضاء على الإرهاب طويل ومليء بالعقبات. وتبين النتائج التي حققها المجتمع الدولي حتى الآن تصميمنا المشترك على القضاء على الإرهاب.

واللجنة، من خلال عملها، وضّحت في العديد من الجوانب الاعتماد المتبادل بين الإرهاب والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة ووجود هيكل عالمي لمكافحة الإرهاب. ولا شك في أن دخول معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية حيز النفاذ بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر هذا العام كان انتصارا آخر لمنظمتنا.

ويشهد التقدم الذي أحرزته اللجنة لا على تصميمها على الوفاء بمسؤولياتها بفعالية وبسرعة فحسب، بل أيضا على الإرادة السياسية للدول للوفاء بالتزاماتها.

ويرحب وفدي بثقة المجلس المجددة في الرئيس واللجنة بأسرها مع استمرار ولايتيهما، كما نؤكد لهما تأييدنا التام. نحن مقتنعون بأن مناقشة اليوم ستثير مبادرات يمكن أن تثري تفكيرنا الجماعي بصدد مكافحة الإرهاب.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): أود البدء بتهنئة السفير أرياس على قيادته للجنة مكافحة الإرهاب

خلال الشهور الستة الماضية. إن جهوده وتوجيهه ومساعيه الكريمة تلقى من جانب وفدي التقدير الكبير. ويلقى برنامج العمل المقترح والمبادئ التي ترشده تأييد المملكة المتحدة الكامل. وأود أن أؤيد البيان الذي يلقيه ممثل إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

وأود أن أتقدم بأربع نقاط محددة بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب. أولا، من المؤسف أن التهديد الذي يشكله الإرهاب؛ لم يقلّ ولم يضعف. وإن أُريد للجنة أن تحافظ على نجاحها في مجال زيادة دعم قدرة الدول الأعضاء على التعامل مع الإرهاب والتغلب عليه، يجب زيادة تعزيزها وإتاحة الخبرات والولاية اللازمة لها لكي تعمل بفاعلية. ولهذا، أرحب كثيرا باقتراح الرئيس القاضي بتقديم تقرير إلى اللجنة وإلى المجلس بشأن المشاكل والمصاعب، وبشأن الحلول المقترحة، وهذا ما أتمناه كثيرا. والمملكة المتحدة مستعدة لمساعدة اللجنة بأية وسيلة مستطاعة لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا، لقد أصاب السفير أرياس في تعريفه للمعونة الفنية بأنها أولوية؛ فمن الضروري مساعدة الدول على تنفيذ متطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهناك العديد من الأمثلة على المبادرات الممتازة في هذا المجال؛ إذ أدت اللجنة دورا رئيسيا في تسهيل وصول المعونة. ولكن مثلما تحتاج اللجنة إلى التكيف للمحافظة على فعاليتها، كذلك تحتاج إلى التكيف الوسائل المستخدمة لتوصيل هذه المعونة حيث تمس الحاجة إليها. إن التنسيق الأفضل، والمزيد من الاتصال بالدول المانحة وبالدول المتلقية للمعونة، والعمل المكثف للمتابعة، كلها ضرورية للتأكد من أن المعونة قد سُلِّمت على الوجه الصحيح وأنها ستساعد على بلوغ الهدف منها، وهو، بوضوح تام، مساعدة الدول على تنفيذ الإجراءات التي يتطلبها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويجب توفير الدعم والإرشاد والموارد للجنة مكافحة الإرهاب ولخبرائها لمساعدتهم على القيام بهذا العمل الهام على وجهه الصحيح.

ثالثا، قيل الكثير حول قيمة التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وما دون الإقليمية في مكافحة الإرهاب. ولقد دلل على هذا للمرة الثانية اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب المعقود في واشنطن الأسبوع الماضي والذي شاركت منظمة الدول الأمريكية في استضافته. وتنبثق الآن شبكة عالمية لمساعدة ودعم العمل الذي يضطلع به الأفراد والدول والمنظمات ولجنة مكافحة الإرهاب ذاتها من أجل إنماء القدرة على مكافحة الإرهاب. وعلينا أن نسعى إلى المحافظة على تلك الشبكة وتقويتها وتركيز جهودها بكل وسيلة ممكنة. والاجتماعات التي تعقد مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية هي مفتاح تحقيق هذا، وعلى اللجنة أن تواصل عملها لكي تكسب أكبر قدر مستطاع من وراء هذه العملية.

وأخيرا، تمثل المصادقة على الاتفاقيات الدولية الإثنتي عشرة ووضعها موضع التنفيذ عنصرا هاما في مكافحة الإرهاب. ويدعو القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الدول إلى أن تصبح أطرافا في تلك الاتفاقيات بأسرع وقت ممكن. ولقد بُذلت جهود كثيرة لتشجيع هذا، تمخضت عن نتائج طيبة للغاية. ولكننا نعرف أيضا أن هناك ثغرات كثيرة وأن الحاجة تدعو إلى زيادة تعزيز الجهود. من أجل هذا ترحب المملكة المتحدة كثيرا باقتراح اللجنة المتعلق ببحث أسباب قلّة عدد المصادقات، وتقديم اقتراحات عملية محددة بصدد كيفية قيامنا بتحسين هذا الوضع.

إن لمجلس الأمن الكثير من الموضوعات العاجلة والهامة المدرجة في جدول أعماله. ولكن، بالنسبة للمملكة المتحدة فليس هناك من المواضيع ما هو أكثر أهمية من الحاجة إلى التصدي لمصيبة الإرهاب ومكافحتها والتغلب عليها. من أجل هذا لا يزال تأييدنا للجنة مكافحة الإرهاب تأييدا كليا. وقد تحقق الكثير من التقدم حتى الآن. إلا أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا وبالغ الأهمية. ومسؤوليتنا،

كمجلس، هي أن نرى كيف نبني على أساس إنجازاتنا لتعزيز الأنشطة التي نحن بحاجة إلى القيام بها عالميا لنتمكن جميعا من أن نجابه على نحو أفضل التحديات التي تواجهنا. وبرنامج العمل الذي وضعه السفير أرياس أمامنا إسهام حقيقي في ذلك المسعى.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أولا أود أن أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير أرياس، على تقريره وعمله الجيد في لجنة مكافحة الإرهاب. إن مناهضة الإرهاب في إطار أوسع تحالف دولي ممكن لا تزال من أهم أهداف ألمانيا السياسية. وإذ نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيلقيه ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي، نود أن نبرز النقاط التالية.

لقد قامت لجنة مكافحة الإرهاب بجهود تدعو للإعجاب، ولذا يستحق رئيس اللجنة وخبراؤها والأمانة العامة للأمم المتحدة التقدير والشكر منا. ونحن نؤيد برنامج العمل الجديد للجنة. ونقدر الروابط المتزايدة التي أنشأتها اللجنة مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، مثلما دلل عليه اجتماع واشنطن الذي اشتركت اللجنة في تنظيمه مع منظمة الدول الأمريكية. ومن الأهمية بمكان أن اللجنة أقامت حوارا متصلا مع كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بشأن مسائل مناهضة الإرهاب بموجب القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣). ولا مثيل لنوعية وكثافة هذا الحوار في تاريخ الأمم المتحدة، وهو رصيد يمكن لنا أن نبني عليه.

وبموجب برنامج العمل الجديد، ينوي الرئيس تقديم تقرير عن مواضع القوة والضعف في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وهذا التقييم يمكن أن يساعدنا على زيادة تكيف التعاون باعتماد نهج عملي بقدر أكبر. فعلى سبيل المثال، يمكن لخبراء لجنة مكافحة الإرهاب، كخطوة أولى إلى الأمام، أن يشكلوا أفرقة مشتركة مع أعضاء المنظمات الدولية المتخصصة من أجل مساعدة البلدان بصورة نشطة في المجالات الرئيسية للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، مثل الانضباط المهني في الرقابة المالية، وحماية الحدود، وضبط الأسلحة، وقطاعات إنفاذ القانون. وثمة فكرة أخرى يمكن أن تتمثل في النظر في إنشاء سلطة رفيعة المستوى كمنسق للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب - يمكن أن يساعد على زيادة تركيز أنشطة الأمم المتحدة على مناهضة الإرهاب بكل جوانبه، وعلى أساس عالمي وتعزيز تلك الأنشطة وترشيدها. إن مناقشة مثل هذه الخطوات أو الأفكار المماثلة بصورة أكثر عمقا ستكون متسقة مع الكثير من المقترحات التي أُعرب عنها أثناء المناقشة العامة الأخيرة للجمعية العامة التي دعت إلى تقوية هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

إننا لسنا هنا من أجل تقديم حلول جاهزة. غير أن حكومتي مقتنعة بأن مصداقية الأمم المتحدة في جهود مكافحة الإرهاب تتوقف على قدرتها على إحداث تغيير على الأرض. ويبدو أن مما يجدر بالاهتمام التفكير في وسائل جديدة لدعم الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة مكافحة الإرهاب؛ بغية محاربة الإرهاب بصورة أكثر فعالية. ونرى أن الوقت قد حان لزيادة فعالية الأمم المتحدة وعمل لجنة مكافحة الإرهاب، بالوسائل المتاحة الآن، مع احترامنا بالطبع لإطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن نعلّق هذه الجلسة ونستأنف المناقشة الساعة ١٥/٠٠ بالضبط.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.